قَصْرُ الجمع المكسّر

دراسة تصريفية

الدكتور/ خالد بن إبراهيم النملة

قسم النحو والصرف وفقه اللغة ــ كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان وسلّم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فهذه الدراسة إنماءٌ لامتداد النظر في قَصْر الجمعِ المكسّر، وهو ظاهرة تصريفية بدأت بإيماءات سريعة عند سيبويه، ثم ظهرت واضحة على يد أبي بكر ابن السراج، ثم اتضحت بعدُ في بعض وقفات ابن جني.

تنظر هذه الظاهرة إلى بعض أبنية جموع التكسير المتعددة للمفرد الواحد فتفسر التعدد فيها بجعل بعضها أصلاً للآخر، وذلك بالقول بأن الفرع مقصور عن أصله بحذف حرف المد منه، فهما في الحقيقة بناء واحد جاء على القياس، ثم خفّف ذلك البناء بالحذف، وليسا بناءين مختلفين أحدهما قياسي، والآخر شاذ، كما يذهب إليه بعض التصريفيين.

دعا إلى الكتابة في هذه الظاهرة دواعٍ كثيرة، منها أصالتها المتجددة، وفائدتها في الإقلال من ظاهرة الخروج عن الأصل في أبنية التكسير، والرغبة في جمع متفرقاتها المبثوثة في كتب الأوائل.

ثم اقتضت المادة العلمية أن تكون الدراسة في ستة مباحث بين التمهيد والخاتمة، كان الحديث فيها على النحو الآتي:

في التمهيد مدخل للتفصيل في قصر الجمع المكسّر من خلال الحديث العام عن الحذف في اللغة وأبرز أسبابه، ثم ما في الجموع من الثقل، وما يتميز به جمع التكسير من تعدّدٍ في الأبنية وكثرةِ استعمال.

وفي المبحث الأول تعريف بقصر الجمع المكسّر، مع شرح للتعريف، ومناقشة المصطلح من بين مصطلحات أخرى في الظاهرة نفسها.

ثم جاء المبحث الثاني معدداً القائلين بقصر الجمع المكسّر، ذاكراً أدلتهم وأقوالهم في إظهاره وإيضاحه، ومشيراً في آخره إلى إيماءات سيبويه إلى قصر الجمع المكسّر.

ومن بعدهما يأتي المبحث الثالث، وفيه شواهد القول بقصر الجمع المكسّر، وهي قسمان:

أولهما: الشواهد القرآنية، وهي فيه مرتبة بحسب ترتيبها في القرآن.

والثاني: الشواهد الشعرية، وهي فيه مرتبة هجائيّاً بحسب حرف الروي.

وفي آخر المبحث سردٌ لأمثلة ونماذج وردت في الحديث عن قصر الجمع المكسّر عند بعض القائلين به، تم ترتيبها بعد ضم النظائر إلى بعضها بحسب حروف الهجاء.

ثم تضمن المبحث الرابع دراسة جوانب متفرقة من قصر الجمع المكسّر، بدأت بعرض دليله القياسي، تلا ذلك حديث حول استعمال البناء الأصل فيه، ثم حديث عن القياس عليه، بعد ذلك فُصّل القول في أقسامه التي تعددت بسبب تعدد جهات النظر إليه، وخُتم المبحث ببعض النظرات في مفردات الجموع المقصورة.

وفي المبحث الخامس عرضت باختصار الآراء التصريفية الأخرى في توجيه التعدّد في أبنية التكسير:

أولها: أن اللفظين (المقصور والمقصور منه) بناءان متغايران، لا علاقة لأحدهما بالآخر، جاء أحدهما على الأصل، وورد الآخر بصورة خارجة عن القياس.

الثاني: أن أحدهما وهو المقصور جمع للجمع الآخر المقصور منه.

الثالث: أن هذا التعدد بالقصر خاص بالضرورة الشعرية.

وفي المبحث السادس والأخير عُرضت ملامح ترجيح القول بقصر الجمع المكسّر على الآراء الأخرى، من خلال ذكر ما فيه من جوانب قوة، ومافيها من مآخذ ومداخل.

ثم خُتمت الدراسة بذكر أبرز النتائج.

هذا، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل نافعاً، وأن يهيئ له من المختصين من يقوّم اعوجاجه، ويتمّم نقصه، ويسدده. والله المسدد والمعين.

* * *

التمهيد:

(١)

تناول الدرس اللغوي أنواعاً من الحذف في اللسان العربي ، فبحث في مواضع مضمومة ومبثوثة حذفَ الجملة والكلمة المفردة (الاسم والفعل وحرف المعنى) والحرفَ داخلَ الكلمةِ والحركةَ. وجاءت جهود اللغويين الأوائل موضحة أسباب الحذف، وأنواعه، وأدلته، وأصل المحذوف، سواء أكان ذلك الأصل مراجعاً أم مرفوضاً مهجوراً . كما تتابعت دراساتهم في بيان الحذف القياسي والحذف الشاذ، والحذف بعوض وبغير عوض. إلى غير ذلك من فروع هذه السمة من سمات العربية [١].

قال ابن جني[٢] في "باب في شجاعة العربية" : "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة . وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه . وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" .

ويعد الثقل المعنوي واللفظي (الصوتي) بجانب كثرة الاستعمال من أبرز الأسباب في حذف الحرف أو الحركة. والمتأمل في كتب العلماء الأوائل يلحظ تكراراً كثيراً لذكر هاتين العلتين (الثقل وكثرة الاستعمال) عند حديثهم عن أنواع الحذف في أبواب الصرف خاصة. ففي كتاب سيبويه مثلاً تتردد عبارات دفع الاستثقال، كقوله في باب النسب[٣]: "لاستثقالهم التضعيف"، وقوله في الباب نفسه[٤]: "فلم يكونوا ليَرُدّوا الياء إلى ما يستثقلون .... فراراً مما

---

(١) الخصائص ٢/٣٦٠ ــ ٣٨١، وأمالي ابن الشجري : الدراسة ٨٢ ــ٨٩ ، والتحقيق ٢/٦٠ــ٣٣٦ .

(٢) الخصائص ٢/٣٦٠ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(٤) السابق ٣/٣٤٢ . وينظر أيضًا : ٣/٣٤٤ ، ٤٥٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ .

يستثقلون .... فكرهوا أن يَرُدّوا حرفاً قد استثقلوه .... لأنا رأيناهم غَيّروا للكسرتين والياءين الاسمَ استثقالاً " .

وفي كثرة الاستعمال تتابع في كتاب سيبويه أيضاً النماذج والأمثلة ، كقوله[1] : "ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم" ، وقوله [2] : "فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً" .

(٢)

وألفاظ الجموع مما يُستثقل ، قال أبوعلي الفارسي[3] : "وقد يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الآحاد، بدلالة إلزامهم (خطايا) القلب ، وإبدالهم من الأولى في (ذوائب) الواو". ونقل ابن الشجري[4] قول أبي علي ثم شرحه فقال[5]: "والجمع ثقيل؛ لأن الجموع فروع على الآحاد"، ثم فصل القول في (خطايا) و (ذوائب). وقال الرضي[6]: "لأن الجمع ثقيل لفظًا ومعنى ، فيستثقل فيه أدنى ثقل" .

ولذلك ذهب ابن السراج[7] إلى أن القياس يوجب أن يكون لفظُ الجمع أثقلَ من لفظ الواحد . ثم أوضح ابن يعيش[8] العلة فقال : "لما كان الجمعُ

---

(١) السابق ٥/٣ .

(٢) السابق ٤٩٨/٣ . وينظر أيضاً : ٢٥١/٢ ، ٢٥٦ ، ٥/٣ .

(٣) التكملة ٣٣١ . وينظر : شرح الشافية ٩٠/٢ ، ٩١ .

(٤) الأمالي ٢٠٦/٢

(٥) ٢٠٨/٢

(٦) شرح الشافية ٩٠/٢ .

(٧) الأصـــول ٤٣١/٢ . ووافقـــه بهذا أبو الحسن الوراق في علل النحو ٥٢٠ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٥ ، ١٨.

(٨) شرح المفصل ٣/٥ .

تكثيرَ الواحد وجب تكثير حروف الواحد؛ للدلالة على الجمع ، لتكون الزيادة كالعوض من الأسماء الساقطة ، هذا هو القياس" .

وجموع التكسير خاصة تتصف بصفة أخرى غير ثقل الجمع الذي فيها ، وهي تعدد الأبنية والصيغ فيها، وهذا التعدد ناشئ من تعدد أبنية المفرد، قال المبرد[1] : "وإنما اختلف الجمع لأنها أسماء، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها". وقال أبو الحسن الوراق[2] : "اعلم أن الجمع المكسر يستأنف البناء كاستئناف البناء للواحد، فلما كان الواحد يقع مختلفاً فكذلك جمع التكسير يقع مختلفاً كاختلاف الواحد". فالاسم الثلاثي لكثرته وسعة استعماله كثرت أبنية تكسيره ، وكثر الاختلاف والتغيير فيها[3].

وهذه العلاقة بين أبنية التكسير ومفرداتها حاصلة من عدة أوجه، منها: أنه كلما كثر استعمال المفرد كثرت أبنية تكسيره، والعكس صحيح، فأبنية تكسير ما كان على (فَعْل) أكثر من أبنية ما كان على (فَعَل)، وتكسير (فَعَل) أكثر من (فَعُل)، وهذا معنى كلام سيبويه[4]. قال أبو علي الفارسي[5]: "وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها ".

ومن أوجه هذه العلاقة أن بنية جمع التكسير من حيث الخفة والثقل تكون على حسب المفرد، فإذا كان المفرد خفيفاً قليل الحروف قَلّت حروف جمعه وحركاتُه اللاحقة لتكسيره. وإذا ثقل المفرد وكثرت حروفه كثر ما يلحق جمعه

---

(١) المقتضب ٢/٢٠١، وكرّر المعنى في ٢٠٤ .

(٢) علل النحو ٥١٩ . وينظر: شرح المفصل ٥/١٥ .

(٣) شرح المفصل ٥/١٥ .

(٤) الكتاب ٣/٥٧٣ .

(٥) التكملة ٤٠٧ .

من الحروف أو الحركات . وهذا تفسير اختصاص جمع القلة (أفْعُل) في القياس بما كان على (فَعْل)، نحو: كَعْب وأكْعُب، بينما باقي الأمثلة في المفرد تجمع في القلة على (أفْعال) قياساً، نحو: فَرَس وأفراس، وكَتِف وأكتاف، وعَضُد وأعضاد، وعِنَب وأعناب، وعُنُق وأعناق، وبِئْر وآبار، وقُفْل وأقفال. فاختاروا للخفيف وهو (فَعْل) أخف اللفظين وأقلهما حروفاً [1].

(٣)

بالنظر إلى المقدمتين السابقتين، وهما: أن العربي الأول قد يحذف من بعض ألفاظه: حروفاً أو حركات؛ لأسباب من أبرزها الثقل وكثرة الاستعمال، وأن جموع التكسير ثقيلة لفظاً ومعنى؛ لأنها فروع على آحادها، وهي أيضاً كثيرة الاستعمال ومتعددة الصيغ والأبنية؛ لكثرة آحادها وتنوعها، يمكن الدخول إلى موضوع البحث الذي يقف على بعض الأبنية في جمع التكسير محاولاً وضع رأي واحد من العلماء الأوائل في دائرة من الضوء؛ لأهميته في تفسير كثرة خروج تلك الأبنية عن القياس، ولفائدته في إيضاح سبب آخر من أسباب تعدد أبنية جمع التكسير، وهو أن بعضها مقصور من بعض ؛ للثقل، ولكثرة الاستعمال.

* * *

(١) شرح المفصل ٥/١٥ .

المبحث الأول : التعريف بقصر الجمع المكسّر :

تعددت في معاجم اللغة المعاني اللغوية للقصر، والذي يتصل منها بهذه الدراسة اتصالاً مباشراً أحدها، وهو قول ابن سيده في المحكم[1]: "والقصر خلاف المد"، وقول الجوهري في الصحاح[2]: "وامرأةٌ قاصِرَةُ الطّرْفِ: لا تمدُّه إلى غيرِ بعلها". فبين المد والقصر في اللغة تضاد.

والمقصور من الألفاظ في أحد معانيه الصرفية ما مُنع المد بأصل وضعه، نحو: القفا، أو بحذف حرف المد منه.

والمقصور بحذف حرف المد منه نوعان: أحدهما: المفرد، نحو: جَنَدِل المقصور من الجَنادِل وهو موضع الجَنْدَل وهي الحجارة[3]، والنوع الثاني: الجمع، والحذف فيه أقيس منه في المفرد؛ لثقل الجمع في الغالب وخفة المفرد[4]. وهو المقصود هنا.

فالمراد بقصر الجمع المكسّر هنا : حَذْفُ حرفِ المد من جمع التكسير تخفيفاً، والاكتفاء بالحركة قبل ذلك الحرف المحذوف نائبةً عنه ودليلاً عليه.

والجمع المقصور على هذا هو : جمع التكسير الذي حذف منه حرف المد تخفيفًا، واكتُفي بالحركة قبل ذلك الحرف المحذوف نائبة عنه ودليلاً عليه.

وينشأ منه أن يكون لتكسير المفرد الواحد بناءان متقاربان، أحدهما بحرف المد، وهو الأصل الثقيل(المقصور منه)، والآخر بالقصر، أي بحذف حرف المد،

---

(١) ١٢٠/٦ .

(٢) (قصر) .

(٣) انظـــر في هذه المفردات المقصورة: الكتاب ٢٨٩/٤، والصحاح: (أسس) ، (خلخل) ، (دلص) ، (دلز) ، (دنب) ، (سدد) ، (صلع) ، (ضعضع) ، (عدد) ، (لهق) ، (ملك) ، (نعنع) ، (هدبد) .

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/١ .

وهو الفرع الخفيف(المقصور)، وذلك نحو: النَّجْم والنُّجوم والنُّجُم، فجمعا التكسير (النُّجُوم والنُّجُم) بناء واحد في الأصل، لكن أحدهما حذفت منه الواو المدّية تخفيفًا، فبدا بعد الحذف كأنه بناء آخر مستقل. ومثله: الخيمة والخِيام والخِيَم .

ويظهر من هذا التوضيح لقصر الجمع المكسّر أمور : أحدها : أنه خاص ببعض أبنية جمع التكسير، مما زاد الثقل فيه أو كثر استعماله، فيخرج غير جمع التكسير من أنواع الجموع. والثاني: أن المحذوف هو حرف المد. والثالث: بقاء الحركة قبل حرف المد المحذوف نائبة عنه ودليلاً عليه .

ولهذا التغيير بالحذف في الجمع مصطلحات عدة ، منها :

١- **قصر الجمع المكسر**: وهو المختار عنواناً لهذه الدراسة ؛ لأسباب، منها :

أ- أن التعبير بالقصرأقدم المصطلحات في هذا التغيير؛ إذ استعمله أبوبكر ابن السراج ـــ وهو أول من قال بهذا الرأي صراحة كما سيتضح في المبحث التالي ـــ في أثناء حديثه عنه ، كقوله [١] : " وأنّ (فُعُل) مقصور من (فُعُول)" ، وقوله : "وهوعندي مقصور من (فُعُول)" ، وقوله[٢]: "فكأن (فِعَل) في هذا الباب مقصورة من (فِعال)" .

ب- كثرة استعماله عند النحويين بعد ابن السراج حيث استعمله ابن جني[٣]، والجوهري[٤]، وابن يعيش[٥]، والمنتجب الهمداني[٦] ، والرضي[٧]، والقواس [٨] .

---

(١) القولان في الأصول ٤٣١/٢ .

(٢) نفسه ٤٤٠/٢ .

(٣) المنصف ٣٤٧/١ ، ٣٤٨ ، والمحتسب ١٩٩/١ ، ٨/٢ .

(٤) الصحاح (أسد) ، (تير)، (نمر)، (قوم) .

(٥) شرح المفصل ٢٢/٥ .

(٦) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢١/٣ .

(٧) شرح الشافية ١٠١/٢ .

(٨) شرح ألفية ابن معط ١١٧٢/٢ .

ج- أنّ (قصر الجمع المكسّر) أجمع المصطلحات في التعريف بهذا النوع من التغيير؛ فكلمة (قَصْر) المضادة لكلمة (مَدّ) تدل مما تدل عليه على حذف حرف المد وجعل الكلمة مقصورة منه، وكلمة (الجمع) أخرجت أنواعاً من الكلمات التي يحدث فيها تغيير وهي ليست بجموع، و(المكسّر) جعلت الأمر محصوراً بجموع التكسير.

٢- **نقصان الجموع عن أوزانها** : ذكره ابن رشيق القيرواني[١]. وفيه أنه لم يحدد النقص أبحذف الحركة هو أم بحذف الحرف ، كما أنه ليس نصاً في حذف المد من الحروف .

٣- **الاجتزاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها في حشو الكلمة:** ذكره ابن عصفور[٢]. وفيه بجانب طوله عدم تحديده في الجمع. مع أنه يتميز عن السابقين بذكر الاجتزاء بالحركات، وبتحديده الحذف في حشو الكلمة.

٤- أمّا **تخفيف الجمع**، وممن استعمله الرضي أيضاً في شرح الشافية[٣]، فليس صريحاً في حذف الحرف؛ إذ قد يكون التخفيف بإسكان الحرف، أي بحذف الحركة فقط، نحو: الرُسُل والرُسْل.

* * *

(١) العمدة في محاسن الشعر ١٠٢٧/٢ .

(٢) الضرائر ١٢٩.

(٣) ٩٦/٢ .

المبحث الثاني : القول بقصر الجمع المكسّر :

ذهب إلى القول الصريح بقصر الجمع المكسّر أبوبكر بن السراج في مواضع متفرقة من حديثه عن أبنية جموع التكسير ، ففي حديثه عمّا يجمع على (فُعْل) ذكر[1] أنه يكسّر عليه ما كان على (فَعَل) ، نحو : أَسَد وأُسْد ، وما كان على (فُعْل) ، نحو : فُلْك وفُلْك، وما كان على (فَعْل) ، نحو : رَهْن ورُهْن . ثم قال : "ففُعْل اسم للجميع، ولمتأول أن يتأول أن (فُعْل) مخفف (فُعُل) ، وأن (فُعُل) مقصور من (فُعُول) " .

وفي حديثه عما يجمع على (فُعُل) قال[2] : " قالوا : أَسَد وأُسُد ، فهذا مما يدل على أن (فُعْل) في ذلك الباب مخفف من (فُعُل) . وكسروا (فَعِل) عليه ، قالوا : نَمِر ونُمُر. قال الراجز[3] :

فيها عياييلُ أسودٌ ونُمُر

وهو عندي مقصور عن (فُعُول) حذفت الواو وبقيت الضمة. والذين قالوا : أُسْد وفُلْك، ينبغي أن يكونوا خففوا (فُعُل) ، والقياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد" .

وفي حديثه عن جمع ما كان على (فَعْلَة) ذكر[4] أنه يكسّر في الكثير على (فِعال)، نحو: قَصْعَة وقِصاع، وأن ما كان منه من بنات الياء يجمع على (فَعَل)، نحو: خَيْمَة وخِيَم. ثم تحدث[5] عن جمع ما كان على (فَعَلَة) وأنه بمنزلة (فَعْلَة)،

---

(١) الأصول ٢/٤٣١ .

(٢) السابق نفسه . وأود أن أنبه إلى أن في ضبط الأوزان في الكتاب المطبوع في الموضعين ، هذا والسابق بعضَ الأخطاء .

(٣) سيأتي تخريجه في المبحث الثالث: الشاهد السابع من الشواهد الشعرية .

(٤) الأصول ٢/٤٣٩ .

(٥) السابق ٢/٤٤٠ .

أي يجمع في الكثير على (فِعال)، نحو: رَقَبَة ورِقاب، صحيح العين، ونحو: ناقة ونِياق، معتلها. ثم قال : " وقد كُسِّر على (فِعَل)، قالوا: قامة وقِيَم ، وتارة وتِيَر. قال الراجز[1] :

يقومُ تاراتٍ ويمشي تِيَرا

فكأنّ (فِعَل) في هذا الباب مقصورة من (فِعال) "

ومراده هنا ــ والله أعلم ــ أن ما جُمِع على (فِعَل) مما كان على (فَعْلة) أو (فَعَلة)؛ إذ هو بمنزلته، معتلّ العين فيهما، نحو: خَيْمَة وخِيَم، وقامة وقِيَم أنه مقصور من (فِعال).

وقد جاء هذا الرأي، وهو القول بقصر الجمع المكسّر منسوباً لابن السراج مع مزيد من الإيضاح والتعليل والاستشهاد في بعض كتب ابن جني، مما يشعر بميل ابن جني إلى هذا الرأي وانتصاره له.

ففي كتابه المنصف[2] ذكر قولين في جمع (ثَوْر) على (ثِيَرَة) بعدما بين ان القياس أن يجمع على (ثِوَرَة)، وكان رأي ابن السراج وهو القول بقصر (ثِيَرَة) من (ثِيارة) أحدَهما، قال ابن جني: " وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبوعلي رحمه الله في هذا إلى أنه مقصور من (فِعالَة)، كأنه في الأصل (ثِيارَة) فوجب القلب كما وجب في (سِياط)، ثم قصرت الكلمة بحذف الألف فبقي القلب بحاله. هذا آخر قول أبي بكر.

وكأنهم لما قصروا الكلمة بَقّوا العين مقلوبة؛ ليكون قلبها دلالة على أنها مقصورة، وليكون بينها وبين ما أصله (فِعَلَة) غيرَ مقصور فرقٌ، نحو: زِوَجَة".

---

(١) سيأتي تخريجه في المبحث الثالث: الشاهد التاسع من الشواهد الشعرية .

(٢) ١/٣٤٦ــ٣٤٧ .

وفي تعليق ابن جني الأخير على قول ابن السراج تقوية له بتعليل صحيح وحجة قوية، فلو كان (ثِيَرَة) في الأصل جمعاً على (فِعَلَة) غير مقصور لوجب تصحيحه، ولكان على (ثِوَرَة)،نحو: زَوْج وزِوَجَة، وعَوْد وعِوَدَة[1] . لكنه سُمع (ثِيَرَة)، وهو في السماع كما قال ابن جني[2]مطرد كثير.

ثم يزيد ابن جني الرأي إيضاحاً ومناقشة فيقول[3]: "فإن قلت : فإنا لم نسمعهم يقولون "ثِيارة". قيل: لا يستنكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها إلا أنها مع ذلك مقدرة. وهذا واسع في كلامهم كثير". ثم ضرب مثلاً على الأصول المقدّرة غير الملفوظ بها. ثم عاد إلى رأي ابن السراج مواصلاً حديثه عن (ثِيرة) قائلاً: "وكأنّ أبابكر إنما ذهب إلى ذلك لّما رأى العين مقلوبة، ولأنهم قد قالوا في جمع حَجَر، وذَكَر: حِجارَة، وذِكارَة. و(فَعْل) إذا كانت عينه واواً يجري في كثير من أحكامه مجرى (فَعَل) مما عينه سالمة. ألا تراهم قالوا: سَوْط وأسواط، وثَوْب وأثواب. كما قالوا: جَمَل وأجمال، وجَبَل وأجبال؛ فكذلك قدّروا جمع ثَوْر ثِيارة، كما قالوا حِجارة وذِكارة، ثم قصروا".

وهذا من ابن جني ملمح جيد في هذا الموضوع، وهو أنه ربما استغني بعد القصر عن البناء الأصل، نحو: ثَوْر وثِيَرَة، وتارة وتِير، وقامة وقِيَم. وربما استُعمل البناءان في الجمع، الأصل والمقصور الفرع، نحو: حَلْق وحُلُوق وحُلُق ، ونَجْم ونُجُوم ونُجُم، وغيرها مما سيذكر في الشواهد والأمثلة في المبحث الثالث.

---

(١) " العَــوْد : الجمل المسن الذي فيه بقية قوة ، والجميع عِوَدَة . ويقال في لغة : عِيَدَة. وهي قبيحة " تهذيب اللغة ١٢٥/٣ (عود) . و(عِيَدَة) هذه لا يبعد أن تكون مقصورة من (عِيادَة) جمع (عَوْد) ، مثل: (ثَوْر) و(ثِيارة) و(ثِيَرَة).

(٢) المنصف ٣٤٦/١ .

(٣) السابق ٣٤٦/١ــ٣٤٧ .

ويستمر ابن جني في تأصيل هذا المذهب والاستشهاد له مورداً أربعة شواهد شعرية سيرد ذكرها واستشهاد ابن جني بها في المبحث الثالث.

وقريباً من هذا فعل ابن جني في كتابيه: المحتسب[1]، والخصائص[2]، إلا أنه في الأخير منهما لم ينسب الرأي إلى ابن السراج.

وقال بقصر الجمع المكسّر أيضاً بعض العلماء في توجيههم بعض الشواهد، وشرحهم بعض الأبيات، منهم:

أبوسعيد السكري، في شرح شعر الأخطل[3]، حيث قال في بيت الأخطل[4]:

كَلَمْعِ أيدي مثاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْعَيْنَ فتيان ضَرْسِ الدَّهْرِ والخُطُبِ

"شبّه سرعة أيدي هذه الإبل بأيدي نسوة مثاكيل، يضربن صدورهن بأيديهن. وأراد: (الخطوب)، كما قال رؤبة.... " . ثم أورد ثلاثة شواهد شعرية على هذا سيرد ذكرها أيضاً في المبحث الثالث.

ومنهم: أبوجعفر النحاس[5]، عند قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩] قال: " (سُوقِهِ): جمع ساق على (فُعُول)، حذف منه".

ومنهم: الجوهري في مواضع متفرقة من الصحاح[6].

---

(١) ١٩٩/١، ٨/٢ .

(٢) ١٣٣/٢ــ١٣٥ ، ونقله السيوطي في الأشباه ٦١/٢ .

(٣) ١٨٢ــ١٨٣ .

(٤) شعره ، صنعة السكري ١٨٢ .

(٥) إعراب القرآن ٢٠٥/٤ .

(٦) (أسد)، (تير) ، (نمر)، (قوم) .

ومنهم: ابن يعيش في مواضع متفرقة من شرح المفصل[1]، في توجيه بعض ما خرج عن القياس في أبنية جموع التكسير، مكرراً في واحدٍ منها[2] عند بيانه القصر في (تِيَر) شرحَ ابن جني لجمع (ثَوْر) على (ثِيَرَة).

وظهرت من الرضي في شرح الشافية[3] ملامح الميل إلى القول بقصر الجمع المكسّر، إذ قال[4] في حديثه عن جمع الأجوف من (فَعَل) على (فُعْل)، نحو: دار ودُور، وساق وسُوق: "كأنهم أرادوا أن يكسّروه على (فُعُول)، فاستثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو، فبنوه على (فُعْل). وجاء ﴿ سؤوق﴾ [5] أيضاً على الأصل، لكنه همز الواو للاستثقال".

وقال[6]: "جاء جمع (فَعِل) على (فُعُول وفُعُل)، نحو: نَمِر ونُمُور ونُمُر، على التشبيه بباب الأسود، و(نُمُر) مخفف منه".

وذكر مواضع أخرى فيها القول بالجمع المقصور، مبتدئاً فيها بكلمة:كأنّه مقصور[7]، أو كأنّ أصله كذا[8].

وقد جعل بعض العلماء القول بالجمع المقصور أحد الأوجه الجائزة في التوجيه، منهم:

---

(١) ٥/١٧، ١٨، ٢١، ٢٢ .

(٢) ٥/٢٢ .

(٣) ٢/ ٩٦، ٩٩ــ١٠١، ١٠٧ .

(٤) ٢/٩٦ .

(٥) هي قراءة سبعية لابن كثير فيما رواه أبو عمرو عنه . انظر: الشاهد الثامن من الشواهد القرآنية في المبحث الثالث .

(٦) شرح الشافية ٢/٩٦ .

(٧) ٢/١٠٠ .

(٨) ٢/١٠٧ .

أبو البقاء العكبري[1]، قال في (النَّجْم) في قول الله تعالى: ﴿وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل:١٦]: "ويُقرأ بضم النون والجيم[2]، وفيه وجهان: أحدهما: هو جمع نَجْم، مثل: سَقْف وسُقُف. والثاني: أنه أراد النجوم ، فحذف الواو. كما قالوا في أَسَد: أُسُود وأُسُد، وقالوا في خيام: خِيَم".

ومنهم: المنتجب الهمداني[3].وقوله قريب جداً من قول العكبري السابق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سيبويه كان قد أومأ إلى قصر الجمع المكسّر في مواضع من كتابه، عند حديثه عن المسألتين الآتيتين:

الأولى: لما تحدث عن جمع ما كان على (فَعَلَة) معتل العين، وأنه يكسر على (فِعال)،نحو: ناقة ونِياق، كما كُسِّر عليه (فَعَلَة) صحيح العين، نحو: رَقَبَة ورِقاب، قال[4]: "وقد كُسِّرت على (فِعَل) كما كُسِّرت ضَيْعَة، قالوا: قامة وقِيَم، وتارة وتِيَر. وقال:

يقوم تاراتٍ ويمشي تِيَرا

وإنما احتُملت (الفِعَلُ) في بنات الياء والواو[5]؛ لأن الغالب الذي هو حد الكلام في (فَعَلَة)في غير المعتل (الفِعال) " .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٧٩٢/٢

(٢) سيأتي تخريج القراءة في الشواهد القرآنية من الباب الثالث .

(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٠/٣ــ٢٢١ .

(٤) الكتاب ٥٩٤/٣ .

(٥) هكذا في الكتاب طبعة هارون ٥٩٤/٣ ، وطبعة بولاق ١٨٨/٢. والذي في شرح السيرافي ٢١/٥ أ: (وإنمـــا اعتلّت عين الفعل في بنات الواو). وفي تعليقة الفارسي ٨١/٤ : (وإنما أُعْمِلت الفعل في بنات الياء والواو) . والذي يظهر أن أقربها إلى المعنى المراد ما في شرح السيرافي. كما سيأتي في شرح أبي سعيد مرادَ سيبويه.

فسّر أبو سعيد السيرافي[1] كلام سيبويه فقال: "(الفِعال) أولى بالإعلال من (الفِعَل). ألا تراهم قالوا: حَوْض وحِياض، وسَوْط وسِياط، وثَوْب وثِياب، فقلبوا الواو ياءً، ولا يجيء في مثل ذلك واو، بل يُعتل فيقلب ياءً. وقالوا: عَوْد وعِوَدَة، وزَوْج وزِوَجَة، فجاؤوا بالواو. فعُلِم أن الإعلال في (فِعال) أقوى. فقال سيبويه: إنما قالوا: قامة وقِيَم، وأصلها من الواو؛ لأنه محمول على(فِعال) الذي حقه أن يُعلّ. و(فِعال) هو الحد في جمع (فَعَلَة) في غير المعتل، كقولهم: رَقَبَة ورِقاب، ورَحَبَة ورِحاب" .

وزاد الأعلمُ[2] الأمرَ إيضاحاً لما قال في بيان الشاهد: "الشاهد فيه جمع تارة على تِيَر، والقياس تِيار بالألف؛ لإن تارة (فَعَلَة)في الأصل كرَحَبَة، وجمع رَحَبَة رِحاب، إلا أن المعتل من (فِعال) قد تُحذف ألفه كما قالوا: ضَيْعَة وضِيَع؛ طلباً للتخفيف؛ لثقله بالاعتلال".

وبهذا يتضح تفسير كلام سيبويه وإشارته إلى قصر الجمع المكسّر في جمع مثل هاتين الكلمتين: تارة وقامة؛ إذ جَمْعُهما على تِيَر وقِيَم مقصورٌ من تِيار وقِيام تخفيفًا. والتخفيف فيهما لثقلهما بالاعتلال لمّا كانا على الأصل (فِعال).

وإذا كان هذا التفسير بهذا التعليل صحيحاً فينبغي أن يحمل كلام سيبويه في جمع (فَعْلَة) معتل العين بالياء أو صحيح العين على (فِعَل)، نحو: ضَيْعَة وضِيَع، وخَيْمَة وخِيَم، ونحو: هَضْبَة وهِضَب، وحَلْقَة وحِلَق أن يحمل على القصر أيضاً؛ لأن العلة فيهما واحدة، وهي ثقل (فِعال) بالاعتلال، ولأنه بعدما ذكر أن (فَعْلَة) معتل العين يكسّر على (فِعال)، نحو: عَيْبَة وعِياب، ورَوْضَة ورِياض،

---

(١) شرح السيرافي ٢١/٥ب.

(٢) تحصيل عين الذهب ٥٣٨ . وهو بحروفه في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٦/٢ . وينظر: شرح المفصل ٢٢/٥، وشرح الشافية ١٠٧/٢ .

قال[1]: "وقد قالوا: (فَعْلَة) في بنات الياء، ثم كسروها على(فِعَل)، وذلك قولهم: ضَيْعَة وضِيَع، وخَيْمَة وخِيَم". ثم حمل على معتل العين نظيره من الصحيح، فقال[2]: "ونظيرها من غير المعتل: هَضْبة وهِضَب، وحَلْقَة وحِلَق، وجَفْنَة وجِفَن".

ويؤيد هذا الحمل ثلاثة أمور:

أحدها: اتحاد العلة فيهما، وهي الثقل الذي في (فِعال) بالاعتلال.

والثاني: أن حديث سيبويه عن جمع ما كان على (فَعَلَة) جاء بعد حديثه عن جمع ما كان على (فَعْلَة)، وفي كليهما جاء جمع معتل العين وصحيحها على (فِعَل) ثم قال في الأخير[3]: "وإنما احتملت الفِعَلُ ...." إلخ. فكلمة (الفِعَل) يمكن أن تشمل تكسير ما كان على (فَعْلَة) نحو: ضَيْعَة وضِيَع، وما كان على (فَعَلَة) نحو: تارة وتِيَر.

والمؤيد الثالث: أن سيبويه ذكر[4] أن (فَعَلَة) "قدكُسِّرت على (فِعَل) كما كُسِّرت ضَيْعَة" ثم أومأ إلى الجمع المقصور في جمع (فَعَلَة) على (فِعَل)،فقوله: "كما كسرت ضَيْعَة" يشعر أنه يرى القصر في الجمع في النوعين: في تِيَر وضِيَع، وفي نظير ضِيَع، وهو هِضَب وحِلَق وجِفَن.

المسألة الثانية: ذكرها ابن جني[5] نقلاً عن أبي على الفارسي، قال: "قال أبو علي رحمه الله: وقد أومأ سيبويه في باب (أُسْد) إلى أنه مقصور من (فُعُول)، كأنه (أُسُود)، ثم حُذف الواوُ فبقي (أُسُد)، ثم أُسكِن السينُ كما يسكنون المضموم في غير هذا الموضع".

---

(١) الكتاب ٣/٥٩٣ــ٥٩٤ .

(٢) السابق ٣/٥٩٤ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) السابق نفسه .

(٥) المنصف ١/٣٤٧

وما أومأ فيه سيبويه إلى الجمع المقصور، مركّبٌ فيما يظهر من مجموع موضعين أشار فيهما سيبويه إلى أن جمع أَسَد على أُسْد مقصور من أُسُود، أحدهما: قوله[1]: " وقال الراجز :

فيها عياييلُ أُسُودٌ ونُمُرْ

ففُعِل به ما فُعِل بالأسَد حين قال: أُسْد".

والثاني: قوله[2] في جمع (فَعَل) الأجوف المؤنث: "فإذا أردت بناء أكثر العدد قُلت في الدار: دُور، وفي الساق: سُوق، وبَنوهما على (فُعْل) فرارًا من (فُعُول)، كأنهم أرادوا أن يكسّروهما على (فُعُول)كما كسروهما على (أفْعُل). وقد قال بعضهم: سُؤُوق فَهَمَزَ[3]؛ كراهية الواوين والضمة في الواو.... وقالوا: نابٌ ونِيْبٌ للناقة، بنوها على (فُعْل) كما بنوا الدار على (فُعْل)؛ كراهية نُيُوب؛ لأنها ضمة في ياء وقبلها ضمة وبعدها واو، فكرهوا ذلك. ولهنَّ مع ذا نظائر من غير المعتل: أَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن".

وعلى الرغم من هذه الإشارات من سيبويه إلى قصر الجمع المكسّر يبقى الظاهر من رأيه أنه لا يذهب إلى القول به ؛ وذلك مفهوم من مجموع أقوال له أخرى، سيأتي ذكرها في المبحث الخامس.

* * *

(١) الكتاب ٥٧٤/٣ . وينظر ٥٧٧/٣ .

(٢) السابق ٥٩١/٣ .

(٣) هـــي قراءة سبعية لابن كثير فيما رواه أبو عمرو عنه . انظر الشاهد الثامن من الشواهد القرآنية في المبحث الثالث .

المبحث الثالث: الشواهد والأمثلة :

استشهد مَن ذهب إلى القول بقصر الجمع المكسّر أو من ذكره على أنه أحد الأوجه الجائزة بشواهد كثيرة، وذكروا له أمثلة متنوعة، تؤصّله وتقوي القول به، وتدعو بمجموعها وبإضافة التعليلات والأدلة السابقة إليها إلى قبوله والاعتماد عليه في توجيه تعدد بعض أبنية التكسير وتقاربها في جمع البناء الواحد. ولربما عَلَت درجة الرأي (الضعيف) بمجموع شواهده وطرقه فنهض إلى منزلة (الحَسَن).

وليست الغاية من هذا المبحث الرصدَ الإحصائي لجميع الشواهد في هذا الموضوع، ولكن المقصود ذكر أمثلة ونماذج منها، بما يناسب حجم هذه الدراسة، وبما يعين على إيضاح قوة هذا الرأي وتأصيله.

مع العلم أن للعلماء في توجيه هذه الشواهد أقوالاً أخرى، ستأتي الإشارة إليها في المبحث الخامس.

من هذه الشواهد آيات قرآنية بقراءات سبعية وغير سبعية. ومنها أبيات شعرية. وهذا بيان الشواهد، متبوعاً بذكر أبرز الأمثلة:

أولاً: الشواهد القرآنية:

١- ﴿الفُلْك﴾ جمعاً في آيات متعددة في القرآن[1]، من أقربها قول الله تعالى: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة:١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس:٢٢]،

---

(١) منها غيرما ذكر: إبراهيم ٣٢، النحل١٤، الإسراء٦٦، الحج٦٥، فاطر١٢، الزخرف١٢ .

فالفُلْك جمعُ الفُلْك. والفُلْك الجمع عند من يرى قصر الجمع المكسّر مخفّف من الفُلُك، والفُلُك مقصور من الفُلُوك؛ لأن القياس عندهم يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد[1].

٢- قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة:٢٨٣]: قرأها ابن كثير وأبوعمرو بن العلاء[2]:﴿فَرُهُن﴾ بضم الهاء أوإسكانها. ومن يقول بالجمع المقصور يذهب إلى أن ﴿رُهْن﴾ بالإسكان مخفّف من ﴿رُهُن﴾بالضم مخفّف من ﴿رُهُون﴾ [3].

٣- ﴿ إِنَاثاً ﴾ في قول الله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثاً﴾ [النساء: ١١٧]: قرئت بأكثر من وجه[4]، منها مما له صلة بقصر الجمع المكسّر: ﴿أُثُناً﴾ بهمزة وثاء مضمومتين، بعدهما نون. ومنها: ﴿أُثْناً﴾ بهمزة مضمومة وثاء ساكنة. ومنها: ﴿ وُثْنا ﴾بواو مضمومة وثاء ساكنة، وهي التي أشار إليها سيبويه[5]. و(أُثْن) كما يشرحه ابن جني[6] مخفّف من (أُثُن)، وأصله (وُثُن) انضمت الواو ضماً لازماً فقلبت همزة، و(وُثُن) مقصور من (وُثُون) جمع (وَثَن)، فهو كأَسَد وأُسُود، تقصر فتصير أُسُد، ثم تخفف على أُسْد.

---

(١) الأصول ٢/٤٣١ .

(٢) السبعة ١٩٤، والكشف ١/٣٢٢ .

(٣) الأصول ٢/٤٣١ . وينظر البحر المحيط ٥/٤٦٧، واللسان (رهن) .

(٤) المحتسب ١/١٩٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٩٠ .

(٥) الكتاب ٣/٥٧١ .

(٦) المحتسب ١/١٩٨ــ١٩٩ .

٤- جمع (ثَمَرَة) على (ثُمُر) بضم الثاء والميم، أو (ثُمْر) بضم الثاء وإسكان الميم: قرأ حمزة والكسائي:﴿ ثُمُرِهِ ﴾ في ثلاثة مواضع من القرآن[١]، هي قوله تعالى: ﴿انظُرُواْ إِلِى ثُمُرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام:٩٩]، وقوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِن ثُمُرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام:١٤١]، وقوله تعالى: ﴿ لِيَأْكُلُوا مِن ثُمُرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]. وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿ثُمُر﴾ في موضعين من سورة الكهف[٢]، هما قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ ﴾ [آية:٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثُمُرِهِ ﴾ [آية :٤٢]. وقرأ أبوعمرو الآية الأخيرة من الكهف: ﴿ بِثُمْرِهِ ﴾بضم الثاء وإسكان الميم[٣]. و(ثُمْر) عند من يرى قصر الجمع المكسّر مخفّف من (ثُمُر)، و(ثُمُر) مقصور من (ثُمُور).

٥- قول الله تعالى: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل:١٦]: قرأها الحسن: ﴿وبالنُّجُمِ ﴾ بضم النون والجيم. وقرأ يحيى: ﴿وبالنُّجْمِ ﴾ بضم النون وإسكان الجيم[٤]. والقائلون بقصر الجمع المكسّر يرون أن (النُّجْم) مخفّف من (النُّجُم)، مقصور من (النُّجُوم)[٥].

---

(١) السبعة ٢٦٣ــ٢٦٤، والكشف ٤٤٣/١ .

(٢) السبعة ٢٦٤، والكشف ٥٩/٢ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) المحتسب ٨/٢ .

(٥) السابق ٨/٢ــ٩ . وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٩٢/٢ . والبحر ٤٦٧/٥ .

٦- جمع (سَقْف) على (سُقْف) أو (سُقُف) أو (سُقُوف): في قول الله تعالى: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ﴾ [الزخرف:٣٣]: قرأ ابن كثير وأبوعمرو[١] في آية الزخرف: ﴿سَقْفًا﴾على الإفراد، وقرأ مجاهد[٢]: ﴿السُّقْفُ﴾ و﴿ سُقْفاً﴾ بضم السين وإسكان القاف في الآيتين، وللقائل بقصر الجمع المكسّر أن يقول: إن (سُقْفًا) مخفّف من (سُقُف) مقصور من (سُقُوف). يؤيده أن آية الزخرف قرئت[٣]: ﴿ سُقُوفًا ﴾ جمعاً على (فُعُول). وفي اللسان[٤]: " السَّقْف: غماء البيت، والجمع: سُقُف وسُقُوف".

٧- قول الله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [الحج:٣٦]: جاء في شرح المفصل[٥] أن جمع (فَعَلَة) على (فُعْل) نحو: بَدَنَة وبُدْن ليس بالأصل، وأنما هو مخفف من (فُعُل) مقصور من (فُعُول). وفي البحر المحيط[٦] أن الآية قرئت: ﴿والبُدُن﴾ بضم الباء والدال، وأن ذلك هو الأصل.

---

(١) السبعة ٥٨٥، والكشف ٢٥٨/٢ .

(٢) المحتسب ٩/٢ .

(٣) البحر المحيط ١٥/٨ .

(٤) (سقف) .

(٥) ٢٢/٥ .

(٦) ٣٤٢/٦ . وينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٧٤/٢ .

٨- جمع (ساق) على (سُوق) و(سُوُوق): في قول الله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص:٣٣]، وقوله تعالى:﴿ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ [الفتح:٢٩]: ذكر النحاس[١] أن (سُوقًا) في الأصل (سُوُوق) بواوين على وزن (فُعُول)، حذفت منه الواو. وقرأ ابن كثير[٢]:﴿بالسُّؤْقِ﴾ و ﴿على سُؤْقِه﴾ بالهمز فيهما، وفي رواية أبي عمرو عنه في آية (ص): ﴿بالسُّؤُوْقِ﴾ بواو بعد الهمزة، والوجهان (سُؤْق وسُؤُوْق) جائزان، والثاني أحسن وأكثر[٣]. وفي قراءة الهمز بالروايتين شاهد أيضاً على قصر الجمع المكسّر؛ إذ يمكن أن يقال فيه ما قاله النحاس في (سُوق وسُوُوق). وهذا كما سبق[٤] أحد المواضع التي أومأ فيها سيبويه إلى قصر الجمع المكسّر.

٩- جمع (خَشَبَة) على (خُشُب) و(خُشْب): في قول الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون:٤]: قرأ ابن كثير وأبوعمرو والكسائي والمفضل عن عاصم[٥]:﴿خُشْبٌ﴾ مخفّفة. قال ابن يعيش[٦]: "﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ قرئ بالإسكان والضم، وليس ذلك بالأصل. إنما (فُعْل) مخفّف من (فُعُل) مقصور من (فُعُول)".

---

(١) إعراب القرآن ٢٠٥/٤ . وينظر: التخمير ٣٣٩/٢، و اللسان (سوق) .

(٢) السبعة ٥٥٣، ٦٠٥ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦٨/٦ــ٧٠ . وينظر: التخمير ٣٣٨/٢، و اللسان (سوق) ..

(٤) في آخر المبحث الثاني .

(٥) السبعة ٦٣٦، والكشف ٣٢٢/٢ .

(٦) شرح المفصل ٢٢/٥ .

ثانياً: الشواهد الشعرية:

١- قول أبي ذؤيب الهذلي[١]:

كأنّ مُحَرّبًا مِن أُسْدِ تَرْجٍ يُنازِلُهُم لِنابَيْهِ قَبِيْبُ

الشاهد فيه أنّ (أُسْدِ) مخفف من (أُسُد) ، و(أُسُد) مقصور من (أُسُود)، كما سبق في أول المبحث الثاني.

٢- قول الأخطل، وقد سبق[٢]:

كَلَمْعِ أيدي مَثاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْعَيْنَ فِتْيانَ ضَرْسِ الدهرِ والخُطُبِ

الشاهد فيه أنّ (الخُطُب) فيه مقصور من (الخُطُوب)[٣].

٣- قول أبي ذؤيب الهذلي[٤] :

وقال ماشِيْهِمُ سِيّانِ سَيْرُكُمُ أو أن تُقِيموا بِهِ واغبَرّتِ السُوْحُ

الشاهد فيه أن (السوح) جمعُ (الساحة)، وهذا الجمع مقصور من (السُوُوح)[٥].

٤- قول الشاعر، وأنشده الكسائي[٦]لبعض بني فزارة:

وَلّيْتُ جَبْهَةَ خيلي شَطْرَ خيلهِمُ وواجهونا بأُسْدٍ قاتلوا أُسُدَا

الشاهد فيه (بأُسْدٍ قاتلوا أُسُدَا)، والقول فيه كالقول في البيت الأول.

---

(١) شرح أشعار الهذليين ١١٠/١، والحجة ٤٤٨/٢ .

(٢) في المبحث الثاني، عند ذكر موافقة السكري لابن السراج.

(٣) شعر الأخطل صنعة السكري١٨٢، والمنصف ٣٤٨/١، وسر الصناعة ٦٣١/٢ــ٦٣٢، والخصائص ١٣٤/٣، والمحتسب١٩٩/١، ٨/٢ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ١٢٢/١ . وروي البيت في بعض كتب النحويين برواية فيها تلفيق من بيتين لأبي ذؤيب هذا أحدهما. انظر: كتاب الشعر ٣٢٣/١، والحجة ٣٦٧/٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٩٣، ٧١/٣ .

(٥) شرح الشافية للرضي١٠٧/٢ .

(٦) أساس البلاغة (بدد)، (جبه) .

٥- قول الأعشى[١]:

آلَيْتُ لا أُعطيه مِن أبنائنا رُهُناً فَيُفْسِدُهم كَمَن قد أَفْسَدَا

الشاهد فيه أن (رُهُناً) مقصور من (رُهُون)، كما سبق أيضاً في أول المبحث الثاني.

٦- قول رؤبة[٢]:

وصاحبٍ لي غادر في مَنْ غَدَرْ
وكان ممّـــن أرتجـــي وأدّخـــرْ
للدهر عند مصـــمئلاّتِ الأُمُرْ

الشاهد فيه أنه أراد (الأُمُور) فقصر[٣].

٧- قول حكيم بن مُعَيَّة الرَبَعيّ التميمي[٤]:

فيها عياييلُ أُسُودٌ ونُمُرْ

وسبق في أول المبحث الثاني بيان أن (نُمُرْ) مقصور من (نُمُور).

٨- قول منظور بن مَرْثَد الأسدي[٥]:

هل تعرفُ الدارَ بأعلى ذي القُوْرْ

---

(١) ديوانه ٧٢.

(٢) نسـبها له السكري في شرحه شعر الأخطل ١٨٣، وليست في ديوانه، وبيت الشاهد بلا نسبة في المنصف ٣٤٩/١ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) البـيت له في شرح أبيات سيبويه ٣٩٦/٢، و شرح شواهد الشافية ٣٨٠، واللسان (نمر) . وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ١٨/٥، والممتع في التصريف ١/ ٣٤٤ .

(٥) الرجز له في اللسان (روح) و(قور) و(كفر) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٤٠، وشرح المفصل٤ /١١٤، ٢٢/٥ .

الشـــاهد فـــيه قوله: (القُوْر): جمع قارَة، وهي الأَكَمَة. وهذا الجمع مخفّف من (القُوُر) بضم القاف والواو، و(القُوُر) مقصور من (القُوُوْر)[1] .

٩- قول الراجز[2]:

يقومُ تارات ويمشي تِيَرَا

وسبق في أول المبحث الثاني بيان أن (تِيَرا) مقصور من (تِيار).

١٠- قول الشاعر[3]:

لمـــّا رايت فجاج البِيْد قد وضحت ولاح مِن نُجُدٍ عادِيّةٌ حُصُرُ

(عادِيّـــة) أي قديمة، و(حُصُر): جمع حَصِير، وهو هنا الطريق[4]. والشاهد فيه جمع (نَجْد) على (نُجُد) مقصوراً من (نُجُود).

١١- قول رؤبة[5]:

حتى إذا بُلّتْ حلاقيم الحُلُقْ

الشاهد فيه أنه أراد (الحُلُوق) فقَصَر[6].

١٢- قول المسيَّب بن عَلَس[7]:

قد نالني منهم على عَدَمٍ مثلُ الفَسِيلِ صِغارُها الحِقَقُ

---

(١) شرح المفصل ٢٢/٥ .

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٥٩٤/٣، والتكملة ٤١٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٦/٢ .

(٣) البيت بلا نسبة لقائل في اللسان (نجد) و(حصر) .

(٤) اللسان (حصر) .

(٥) البيت له في العمدة في محاسن الشعر ١٠٧٢/٢، وشعر الأخطل (صنعة السكري) ١٨٢، وليس في ديـــوانه. وهـــو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٤٤/١، والمنصف ٣٤٨/١، والخصائص ١٣٤/٣، وسر الصناعة ٦٣٢/٢.

(٦) كتب ابن جني في السابق .

(٧) البيت له في الكتاب ٥٨٦/٢، والأصول ٤٤٣/٢، وتحصيل عين الذهب ٥٣٦، واللسان (حقق) .

الشاهد فيه جمع (حِقّة) وهي التي استحقت أن تُركب ويضربها الفحل من النوق على (حِقَق) مقصوراً من (حِقاق)[1].

١٣- قول الراجز[2]:

مِثْل النَّقا لَبَّدَهُ ضَرْبُ الطِلَلْ

الشاهد فيه أنه جمع (الطَّلّ) وهو المطر الخفيف على (الطِّلَل) مقصوراً من (الطِّلال)[3].

١٤- قول المتنخل الهذلي[4]:

كالسُحُلِ البِيْضِ جَلا لَونَها سَحٌّ نِجاءِ الحَمَلِ الأسْوَلِ

(السُحُل): جمع (سَحْل)، وهو الثوب الأبيض من الكرسف، ويجمع في الأصل على (سُحُول)[5]، و(سُحُل) مقصور منه، وهذا هو الشاهد. والبيت في وصف حُمُرٍ بيضاء كالثياب البيض، جلا لونها وأوضحه انصباب المطر من السحب السوداء المثقلة بالماء، فبدت مثل من استرخى أسفل بطنه من الثقل. "[6]وكل سوداء من السحاب تسمّى حَمَلاً، و(الأَسْوَل): المسترخي أسفل البطن، والاسم: السَّوَل، وإنما هذا مَثَل، و(النِّجاء): مكسورُ الأول، وهو السحاب".

١٥- قول رؤبة[7]:

أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُّجُمْ

---

(١) الأصول ٤٤٣/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص ١٣٤/٣، وضرائر ابن عصفور ١٢٩، واللسان (طلل) .

(٣) الخصائص ١٣٤/٣ .

(٤) شرح أشعار الهذليين١٢٨٥/٣، واللسان (سحل) .

(٥) الصحاح (سحل) .

(٦) شرح أشعار الهذليين١٢٨٥/٣ .

(٧) البيت له في شعر الأخطل بشرح السكري ١٨٣، وبلا نسبة في المنصف ٣٤٩/١، والخصائص ٣/ ١٣٤، وسر الصناعة ٦٣٢/٢، والبحر ٤٦٧/٥ .

الشاهد أنه أراد (النُجُوم) فقصر[1].

١٦- قول المرقش الأكبر[2]:

هل تعرف الدارَ عفا رسْمُها إلا الأثافيَّ ومَبْنَى الخِيَـــمْ

(الخِيَم): جمع (خَيْمة)، والأصل: (الخِيام)، و(الخِيَم) مقصور منه[3].

١٧- قول قَعْنَب بن ضمرة الغطفاني، ابن أم صاحب[4]:

بانت سعاد وأمسى دونَها عَدَنُ وغُلِّقَت عندها من قلبك الرُّهُنُ

والشاهد فيه كالشاهد في البيت الخامس.

وثمة أمثلة أخرى جاءت في أثناء الكلام عن قصر الجمع المكسّر عند بعض القائلين به، يمكن إضافة ألفاظ جموعها إلى ألفاظ الجمع المقصور المذكورة في الشواهد السابقة. من تلك الأمثلة:

١- (إزار): يجمع على (أُزُر)، وعند ابن يعيش[5] أنه مقصور من (أُزُور).

٢- (بَدْرَة)تجمع على (بِدار) و(بِدَر)، والجمع الثاني الخفيف مقصور من الأول. ومثله: (بَضْعَة وبِضاع وبِضَع)، و(ثَلّة) وهي: جماعة الغنم والضأن، تجمع على (ثِلال وثِلَل)، و(جَفْنَة وجِفان وجِفَن)، و(حَلْقَة وحِلَق)، و(قَصْعَة وقِصاع وقِصَع)، و(هَضْبَة وهِضاب وهِضَب)[6].

---

(١) كتب ابن جني في السابق .

(٢) ديوانه ٥٨٣، والمفضليات ٢٢٩، واللسان (خيم) .

(٣) الأصول ٤٣٩/٢، وشرح المفصل ٢١/٥ .

(٤) البـــيت مطلع قصيدة له أوردها ابن الشجري في مختاراته ٢٣، وفيه: (بانت سليمى فأمست)، وهـــو له في مجاز القرآن ٨٤/١، ٢٠٣/٢، وتهذيب اللغة ٢٧٥/٦، و بلا نسبة في علل القراءات ١/ ١٠١ .

(٥) شرح المفصل ١٨/٥ .

(٦) اللســـان (بـــدر)، (بضـــع)، (ثلل)، (جفن)، (حلق) ، (قصع)، (هضب) . وينظر في (جفنة) و(هضبة) شرح المفصل ٢١/٥ .

ومن المعتل في هذا النوع: (ضَيْعَة) جمعها (ضِياع) و(ضِيَع)، والثاني مقصور من الأول[1]. ومثله: (عَيْبَة) و(عياب) و(عِيَب)[2].

٣- رَجُل (نَطٌّ) أي ثقيل البطن، ورجال (نُطٌّ)، و(نُطّ) مخفّف من (نُطُط) مقصور من (نُطُوط)[3]. ومثله: رجل (كَتٌّ) اللحية، ورجال (كُتٌّ).

٤- (جَبْء) وهي نوع من الكمأة تجمع على (جِبَأة)، وهو مقصور من (جِباءَة). ومثله: (فَقْع وفِقَعَة)، و(قَعْب) وهو القَدح الضخم أو الصغير[4] و(قِعَبَة)[5].

٥- (حَجْل) وهو الخلخال يجمع على: (حُجُول وحُجُل)[6]، و(حُجُل) مقصورمن (حُجُول). ومثله: سَهْمٌ (حَشْرٌ) وسهام (حُشْر)، و(حُشْر) مخفف من (حُشُر) مقصور من (حُشُور)[7].

٦- (دار) وجمعها (دُوْر) من باب جمع (فَعَل) على (فُعُول) في الأصل، لكنه قُصر إلى (فُعُل)؛ لأنهم استثقلوا ضم حرف العلة في الجمع وبعدها الواو، ثم خفّف إلى (فُعْل). ومثله: (ناب) يجمع على (نِيْب)، هذا هو المشهور. وجاء جمعه على (نُيُوب)، لكنه غير مستمر. و(نِيْب) على وزن (فُعْل)، مخفف من (نُيُب) على وزن (فُعُل)، مقصور من (نُيُوب)[8].

---

(١) تحصيل عين الذهب ٥٣٨، و إيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٦/٢

(٢) اللسان (عيب) .

(٣) أشار إليه ابن جني في المحتسب ٨/٢ .

(٤) اللسان (قعب) .

(٥) أشار إليها كلها ابن يعيش في شرح المفصل ١٧/٥ .

(٦) اللسان (حجل) .

(٧) أشار إلى (حشر) ابن جني في المحتسب ٨/٢ .

(٨) ذكرهما ابن السراج في الأصول ٤٣١/٢ دون تفصيل ، وفصل فيهما القول الرضي في شرح الشافية ٩٦/٢ .

٧- (قامة) تجمع على (قِيَم)، وهو مقصور من (قِيام)[١]، مثل (تارة) و(تِيَر) التي سبقت في الشاهد الشعري التاسع.

٨- (لِقْحَة) وهي الناقة الحلوب، تجمع على (لِقاح) و(لِقَح)[٢]، والثاني مقصور من الأول.

٩- (لابَة) وجمعها على (لُوْب) من باب جمع (فَعَلَة) على (فُعْل)، والأصل فيها أنها مقصورة من (فُعُول)[٣]. ومثله: (ناقة): من جموعها (نُوق)، وعند ابن يعيش[٤] أنه مقصور من (نُوُوْق).

١٠- (نَصَف): وهي المرأة بين الحَدَثَة والمُسنة، يجمع على (نُصُف ونُصْف)، وابن السراج[٥] يذهب إلى أنه مقصور من (نُصُوف).وإلى ذلك أومأ سيبويه كما مرّ[٦].

* * *

(١) الأصول ٢/٤٤٠، والصحاح (قوم)، وشرح المفصل ٥/٢٢، وشرح الشافية للرضي ٢/١٠٧ .

(٢) اللسان (لقح) .

(٣) شرح الشافية للرضي ٢/١٠٧ .

(٤) شرح المفصل ٥/١٨ .

(٥) الأصول ٢/٤٣١ .

(٦) في آخر المبحث الثاني .

المبحث الرابع: الدراسة:

هذا المبحث يشتمل على دراسة جوانب متفرقة من قصر الجمع المكسّر، من حيث دليله القياسي، واستعمال الأصل فيه، والقياس عليه، وأقسامه، ونظرات في مفرداته، والإشارة إلى بعض المسائل المتفرقة والفوائد في ذلك، وبعض جوانب الدراسة هذه سبق ذكره في المباحث السابقة عرضاً. وذلك على النحو الآتي:

أولاً: دليله القياسي :

للقول بقصر الجمع المكسّر وجه سماع سبق ذكر نماذج منه في المبحث السابق، ووجه قياس نبّه عليه بعض النحويين، من ذلك ما أومأ إليه سيبويه في جمع (تارة) على (تِيَر) لما قال[1]: " قالوا: قامة وقِيَم، وتارة وتِيَر. وقال:

يقوم تارات ويمشي تِيَرا

وإنما احتُملت الفِعَلُ في بنات الياء والواو[2]؛ لأن الغالب الذي هو حد الكلام في (فَعَلَة)في غير المعتل (الفِعال) ".

وفي بيان هذا الوجه القياسي يقول ابن يعيش[3] بعد ذكره شاهد سيبويه: "و(فِعَل) هنا مقصور من (فِعال)، ويؤيد ذلك عندك قلب الواو ياءً في (قِيَم) كما قلب في: سَوْط وسِياط، وحَوْض وحِياض؛ إذ لو كان أصلاً لصحت الواو فيه، كما صحت في: زَوْج وزِوَجَة، وعَوْد وعِوَدَة".

---

(١) الكتاب ٥٩٤/٣ .

(٢) هكذا في الكتاب طبعة هارون ٥٩٤/٣ ، وطبعة بولاق ١٨٨/٢. والذي في شرح السيرافي ٢١/٥ ب: (اعـتلّت عين الفعل في بنات الواو). وفي تعليقة الفارسي ٨١/٤ : (أُعْمِلت الفعل في بنات الياء والواو) . والذي يظهر أن أقربها إلى المعنى المراد ما في شرح السيرافي. كما سبق بيانه في المبحث الثاني.

(٣) شرح المفصل ٢٢/٥ .

وهذا قريب جداً مما ذكره ابن جني[1] في توجيه رأي ابن السراج في جمع (ثَوْر) على (ثِيَرَة) المقصور من (ثِيارة).

ثانياً: استعمال الأصل:

أشار إلى هذه المسألة ابن جني[2] في معرض إيضاحه رأي ابن السراج في القول بقصر الجمع المكسّر، فذكر أنه لا يلزم من القول به أن يكون الأصل المقصور منه مسموعاً مستعملاً؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في كلام العرب أصول غير ملفوظ بها "[3].

ومن كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً"، والأصول المهجورة أو المرفوضة في كلامهم غير قليلة.

وبناءً على هذه المقدمة يمكن تقسيم الجمع المقصور قسمين: أحدهما: ما استعمل فيه الأصل المقصور منه، نحو: (أُسُود وأُسُد) في جمع (أَسَد)، و(خِيام وخِيَم) في جمع (خَيْمة)، وهو الأكثر. والآخر: ما استغني فيه بالبناء المقصور عن الأصل، نحو: (ثِيَرة) المقصور من الأصل المهجور: ثِيارة، جمع (ثَوْر)، و(حِقَق) المقصور من الأصل المهجور (حِقاق) جمع (حِقّة).

ثالثاً: القياس عليه:

نبّه ابن السراج إلى أن ظاهرة قصر الجمع المكسّر غير قياسية، وأنها بمنزلة اسم الجمع في عدم القياس عليه، فقال[4] في أثناء حديثه عما كان على وزن (فُعْل) من جموع التكسير: "ولمتأوّل أن يتأوّل أن (فُعْل) مخفّف (فُعُل)، وأن (فُعُل) مقصور من (فُعُول). وكيف كان الأمر فهو بمنزلة اسم للجمع لا يقاس عليه".

---

(١) المنصف ٣٤٦/١، والمحتسب ٨/٢ . وقد سبق في المبحث الثاني .

(٢) المنصف ٣٤٦/١ــ٣٤٧ .

(٣) من كلام المبرد في المقتضب ٢٠٢/٢ .

(٤) الأصول ٤٣١/٢ .

وبهذا التنبيه يُعلم أنّ من يرى قصر الجمع المكسّر يذهب إلى أنه لا يصح قصر أحد جموع تكسير بحذف حرف المد منه قياساً على ما حذف منه، أي لا يصح مثلاً قصر ما كان على (أفعال)، نحو:(أقلام) إلى (أفْعَل)، نحو: (أقلم) قياساً على قصر (تِيار) إلى (تِيَر) المسموع. كما أنه لا يصح زيادة حرف مد على أحد جموع التكسير من جنس حركة فيه بحجة أنه ربما كان مقصوراً من ذلك البناء ، أي لا يصح مثلاً زيادة حرف المد في (كُتُب) لتصبح (كُتُوب) بحجة أنه الأصل .قياسًا على (أُسُد) و(أُسُود) المسموع .

رابعاً: أقسامه:

تعددت أقسام الجمع المقصور بتعدد الجهات التي ينظر إليه منها، فهو أقسام من حيث أوزان الأصول المقصور منها ، وأقسام من حيث الحروف المحذوفة منها. وقد سبق قريباً[1] أنه قسمان من حيث استعمال الأصل المقصور منه. وبين جهات النظر المتعددة هذه تظهر للمتأمل بعض النتائج والفوائد. وذلك على التفصيل الآتي:

١- ينقسم الجمع المقصور من حيث أوزان الأصول المقصور منها ثلاثة أقسام، هي:

أ-ما كان على (فُعُول) ثم يقصر إلى (فُعُل)، نحو: خُطوب وخُطُب، وأُزور وأُزر.

ب- ما كان على (فِعال) ثم يقصر إلى (فِعَل)، نحو: ضِياع وضِيَع، وحِقاق وحِقَق.

ج ـــ ما كان على (فِعالَة) ثم يقصر إلى (فِعَلَة)، نحو: ثِيارة وثِيَرَة، وفِقاعة وفِقَعَة.

---

(١) في الفقرة الثانية من هذا المبحث .

و يمكن أن يُلتمس السبب في حدوث قصر الجمع المكسّر في هذه الأوزان في اجتماع عاملي القصر فيها، وهما الثقل وكثرة الاستعمال، والثقل مركب من جهتين: أولاهما: أنها جموع تكسير، وهو ثقل معنوي كما سبق[1]، والأخرى: الثقل الصوتي، وذلك أنه وقع حرف المد فيها بعد حرفين متحركين متواليين، فاجتمع في أول نسج مقاطعها الصوتية المقطعان الآتيان متتابعين[2]:

١- مقطع متحرك (مفتوح) من النوع الأول: (صوت ساكن + صوت لين قصير)، وهو فاء الكلمة المتحرّكة .

٢- مقطع متحرك (مفتوح) أيضاً لكنه من النوع الثاني: (صوت ساكن + صوت لين طويل) وهو عين الكلمة مع حرف المد بعدها.

وبعض الجموع المقصورة يزيد الثقل فيها من جهة ثالثة، وهي الاعتلال في المقطع الثاني، كما في (ثِيَرَة) و(تِيَر) المقصورين من (ثِيارة) و(تِيار)، ففي هذين الجمعين ونحوهما يقوى طلب التخفيف بالقصر؛ لثقلهما بالاعتلال.

ولذلك لم يقصر ما كان على (أفْعال) من جموع التكسير، نحو: أبطال، ولا ما كان على (فِعْلان) نحو: جيران؛ لأن حرف المد فيها وقع بعد ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، فنسجها المقطعي مكون من:

١- مقطع ساكن (مغلق) من النوع الثالث: (صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن).

٢- مقطع متحرك (مفتوح) من النوع الثاني: (صوت ساكن + صوت لين طويل).

---

(١) في الفقرة الثانية من التمهيد .

(٢) ينظر في أسماء المقاطع وأنواعها: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ١٦٣ .

و لم يُقصر أيضاً ما لم يكن فيه حرف مد من الجموع، مما كان على (أَفْعُل) نحو: أحْرُف، أو (فَعْلَة) نحو: رَجُل وثلاثة رَجْلَة، ونحوهما، فليس في نحو هذه الأوزان المقطع المتحرك (المفتوح) من النوع الثاني: (صوت ساكن + صوت لين طويل).

كما لم يقصر ما كان على (فَعِيل) نحو: عبيد، ولا ما كان على (فُعُولة) نحو: عُمُومة جمع عَمّ، رغم الثقل المعنوي واللفظي فيهما بالجمع وبتوالي متحركين قبل حرف المد؛ لأنه لم يكثر استعمالهما.

فاجتماع الثقل مع كثرة الاستعمال هو ما يدعو إلى القصر في تلك الجموع.

وبالنظر إلى الشواهد والأمثلة المقصورة من هذه الأوزان يتضح أن :

١- أكثر هذه الأوزان وروداً أولها، وهو ما كان على (فُعُول)؛ إذ بلغت أوزان مفرداته ستة، هي: (فَعْل) نحو: حَلْق، و(فُعْل) نحو: فُلْك، و(فَعَل) نحو: أَسَد، و(فَعَلَة) نحو: قارَة، و(فَعِل) نحو: نَمِر، والأخير (فِعال) نحو: إزار.

٢- أقلها وروداً آخرها، وهو ما كان على (فِعالَة)؛ إذ ورد له مفرد وحيد هو (فَعْل) نحو: فَقْع.

٣- أما أوسطها وهو (فِعال) فبلغت أوزان مفرداته أربعة أوزان، هي: (فَعْلَة) نحو: قَصْعَة، و(فِعْلَة) نحو: لِقْحَة، و(فَعَلَة) نحو: تارة، و(فَعْل) نحو: طَلّ.

٤- ما كان على (فُعُل) المقصور من (فُعُول)، وهو الأكثر، تسكّن عينه فيصير (فُعْل)، نحو: سُقُف وسُقْف، وهل هذا الإسكان تخفيف لهذا الجمع بسبب كثرة الاستعمال وثقل لفظ الجمع أو هو لغة لبني تميم في الجمع وغيره؟ رأيان لأهل العلم[1]، قال أبو حيان[2]: "والتسكين قيل: تخفيف، وقيل: لغة".

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٦٠١، ٦٠٢، والمقتضب ٢/٢١٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٨٤، ٢/٢٠٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٩١، ١٠٧، والبحر المحيط ٢/٣٧١، ٨/١٥ .

(٢) البحر المحيط ٥/٤٦٧ .

٢- ينقسم الجمع المقصور من حيث حرف المد المحذوف قسمين، هما:

أ- ما حذف منه الواو وبقيت الضمة، وذلك فيما كان على (فُعُول).

ب- ما حذف منه الألف وبقيت الفتحة، وذلك فيما كان على (فِعال) و(فعالة).

ومن خلال النظر في الشواهد والأمثلة المقصورة يتضح أن حذف الواو وبقاء الضمة أكثر من حذف الألف وبقاء الفتحة، لأن ما كان على (فُعُول) أثقل مما كان على (فِعال) و(فِعالة) لخفة الألف. وهذا الحذف بهذه الصورة أحد تطبيقات القاعدة التي ذكرها ابن جني[1] في باب إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، وهي أنه كلما ثقلت الحركة قبل حرف المد كان حذفه أكثر، فحذف الياء وبقاء الكسرة أكثر من حذف الواو وبقاء الضمة، وهكذا.

خامساً: نظرات في مفرداته:

بعد التأمل في مفردات الجموع المقصورة على اختلاف أوزانها ظهرت الفوائد الآتية:

١- جميع المفردات ثلاثية، ماعدا مفرداً واحداً وهو إزار وأُزُور وأُزُر.

٢- المفردات الثلاثية على قسمين: المجرد من تاء التأنيث، والمختوم بها.

٣- من المفردات إجمالاً أسماء صحيحة ومعتلة، ومنها صفات. والأمثلة لهذه الفقرات الثلاث ظاهرة.

٤- أكثر المفردات وروداً ما كان على (فَعْل)، ولذلك جاء مفردًا لبناءين من أبنية الجمع المقصور، هما: (فُعُول) نحو: خَطْب وخُطُوب وخُطُب، و(فِعالة) نحو: جَبْء وجِباءَة وجِبَأة. وبعده في الكثرة مؤنثه (فَعْلَة) نحو: جَفْنَة وجِفان وجِفَن.

والذي يظهر أن هذه الكثرة في قصر جمع هذا البناء نتيجة كثرة استعماله، سواء أكان بالتاء أم مجرداً منها[2].

---

(١) الخصائص ٣/١٣٣ـ ١٣٤ .

(٢) سبق في التمهيد الإشارة إلى القاعدة في هذا .

المبحث الخامس: آراء صرفية أخرى:

ليس القول بقصر الجمع المكسّر محل اتفاق بين الصرفيين الأوائل، فلبعضهم آراء أخرى في توجيه هذا التغير والتعدد في بناء الجمع، فمنهم من ذهب إلى أن اللفظين المقصور والمقصور منه بناءان مختلفان، ومنهم من رأى أن المقصور جمعُ جمعٍ للمقصور منه، وفريق ثالث جعل القصر أحد أنواع الضرورة الشعرية. وهذا بيان مختصر لهذه الآراء:

الرأي الأول:

أن اللفظين المقصور والمقصور منه بناءان مستقلان من أبنية جموع التكسير، وليست بينهما علاقة الأصل والفرع التي عند من يرى قصر الجمع المكسّر. وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه، ونسبه للخليل. وعليه كثير من العلماء.

لكن من يذهب هذا المذهب يجعل أحد البناءين، وهو المقصور منه جمعاً قياسياً، والآخر وهو المقصور خارجاً عن الأصل والقياس، أو قليلاً ،أو نادراً، أو شاذاً لا يكاد يعرف.

قال سيبويه في جمع ما كان على (فَعْل)[1]: "وربما كُسّر (الفَعْل) على (فِعَلَة) كما كُسّر على (فِعال) و(فُعُول)، وليس ذلك بالأصل، وذلك قولهم: جَبْء، وهو الكمأة الحمراء، وجِبَأة، وفَقْع وفِقَعَة، وقَعْب وقِعَبَة ".

وقال في جمع ما كان على (فَعَل)[2]: "وقد كُسِّرعلى (فُعْل)، وذلك قليل، كما أن (فِعَلَة) في باب (فَعْل) قليل، وذلك نحو: أَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن، بلغنا أنها قراءة. وبلغني أن بعض العرب يقول: نَصَف ونُصْف".

وقال في جمع ما كان على (فُعْل)[3]: "وقد كُسّر حرف منه على (فُعْل) كما كُسّر عليه (فَعَل)، وذلك قولك للواحد: هو الفُلْك فتُذكّر، وللجميع: هي

---

(١) الكتاب ٥٦٨/٣ .

(٢) السابق ٥٧١/٣ .

(٣) السابق ٥٧٧/٣ . وينظر: ٥٩٣/٣ـ٥٩٤ .

الفُلْك. وقال الله عز وجل:﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾، فلما جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾، كقولك: أَسَد وأُسْد. وهذا قول الخليل، ومثله: رَهْن ورُهْن".

وهذه الأقوال لسيبويه تؤيد أن القول بهذا الرأي هو الأصل والظاهر عنده، وأن ما سبق ذكره في آخر المبحث الثاني إنما هو إيماءات سريعة لظاهرة قصر الجمع المكسّر، دون الاعتماد عليها اعتماداً كبيراً في تفسير تعدد أبنية التكسير للمفرد الواحد.

وإلى هذا الرأي ذهب كثير من العلماء، منهم: أبوعبيدة[1]، والأخفش[2]، والمبرد[3]، والزجاج[4]، والفارسي[5]، وابن الشجري[6]، وأبو البركات الأنباري[7]، وأبو حيان[8].

قال أبو حيان[9] في توجيه قراءة الحسن: ﴿وَبِالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل:١٦]: "وجعلُه مما جاء على (فُعُل) أولى من حمله على أنه أراد النُّجُوم فحذف الواو" .

الرأي الثاني:

أن اللفظين أحدهما (وهو المقصور عند من يرى قصر الجمع المكسّر) جمع للآخر (وهو المقصور منه)، أي أن سُقُفاً مثلاً جمع سُقُوف، وسُقُوفاً جمع سَقْف، فسُقُف ليست مقصورة من سُقُوف، بل جمع لها، فهي جمعُ جمعٍ.

---

(١) مجاز القرآن ٢٠٧/١، ٢٠٣/٢ .

(٢) معاني القرآن ٢٠٦/١ .

(٣) المقتضب ١٩٦/٢، ٢٠٢، ٢٠٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١_٣٦٧، ٤١٠/٤.

(٥) التكملة ٤٠١، ٤٠٤، ٤١٥ . والحجة ٤٤٧/٢، ٣٦٦/٣، ٦٨/٦، ١٤٨، ٢٩٢ .

(٦) الأمالي ٩٣/١، ١٨٨/٢، ٤٤٩ .

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/١، ٣٥٣/٢ .

(٨) البحر المحيط ٣٧١/٢، ٤٦٧/٥ .

(٩) السابق ١٥/٨ .

وإلى هذا ذهب الكسائي[1] والفراء : قال الفراء[2] في توجيه قراءة ﴿ فَرُهُن ٌ﴾ [البقرة ٢٨٣]: "وقرأ مجاهد[3]: ﴿ فَرُهُنٌ ﴾ على جمع الرِهـــان، كما قال:﴿ كلوا من ثُمُرِه﴾[4]لجمع الثمار".

وقال[5] في قراءة ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ﴾ [الزخرف:٣٣]: "و﴿السُقُف﴾ قرأها عاصم والأعمش والحسن: ﴿سُقُفاً﴾، وإن شئت جعلت واحدها سقيفة، وإن شئت جعلت سُقُوفًا، فتكون جمع الجمع، كما قال الشاعر[6]:

حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُقْ

أهوى لأدنى فقرة على شفقْ

ومثله قراءة من قرأ: ﴿كلوا من ثُمُرِه﴾، وهو جمع وواحده ثِمار، وكقول من قرأ: ﴿ فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ واحدها رِهان ورُهُون".

وكان أبو الحسن الأخفش[7] قد أشار إلى هذا الرأي، لكنه لم يستجده، بل عدّه نوعاً من الاضطرار، قال في توجيه قراءة: ﴿فَرُهُنٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]: " وقد تكون ﴿رُهُنٌ﴾ جماعةً للرهان، كأنه جمع الجماعة. و﴿رِهان﴾[8] أمثل من هذا الاضطرار" .

---

(١) نسبه له وللفراء أبو حيان في البحر ٣٧١/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٨٨/١ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/١، ١٣٣، ٢٠٩/٢ .

(٣) ســـبق في المبحث الثالث، الموضع الثاني من الشواهد القرآنية أنها قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء من السبعة.

(٤) سبق في المبحث الثالث، الموضع الرابع من الشواهد القرآنية أنها قراءة حمزة والكسائي من السبعة.

(٥) معاني القرآن ٣٢/٣ . وينظر ١٥٨/٣ـ١٥٩، وتهذيب اللغة ٤١٤/٨ .

(٦) البيتان لرؤبة، والأول هو الشاهد الحادي عشر من الشواهد الشعرية في المبحث الثالث .

(٧) معاني القرآن ٢٠٦/١ .

(٨) أي قراءة {فرِهانٌ} .

وذهب إلى رأي الكسائي والفراء في بعض ألفاظ الجموع أبو الحسن الأخفش الأصغر فيما نقله أبو جعفر النحاس عنه، قال النحاس[1]: "(سُقُف) فيما ذكر أبو عبيد جمع سَقْف، مثل: رَهْن ورُهُن. ورأيت علي بن سليمان ينكر هذا؛ لأنه ليس بجمع (فَعْل) مطرد. قال: ورُهُن جمع رِهان، مثل حِمار وحُمُر، ورِهان جمع رَهْن مثل: عَبْد وعِباد، وكذا (سُقُفاً)".

والنحاس[2] نفسه مال إلى هذا الرأي في أكثر من موضع.

وجعل مكي بن أبي طالب[3] القول بجمع الجمع أحد الأوجه الجائزة في الجمع (ثُمُر)، قال[4]: "وحجة مَن الثاء والميم أنه جعله جمع (ثِمار)، و(ثِمار) جمع (ثَمَرة)، فهو جمع الجمع، وهذا كله يراد به التكثير. وقد يجوز أن يكون (ثُمُر) المضموم جمع (ثَمَرَة) كبَدَنَة وبُدُن، وخَشَبَة وخُشُب، فيكون جمع المفرد. ويجوز أن يكون (ثُمُر)المضموم اسماً مفرداً لما يُجتنى كعُنُق وطُنُب" .

وقد ناقش أبو علي الفارسي في كتابه الحجة[5] القول بجمع الجمع في هذه الشواهد والأمثلة التي ذكرها الفراء ومن تابعه، دون أن يعزو الرأي إلى أحد، وانتهى إلى أن القول بجمع الجمع عند سيبويه[6] غير قياسي ولا مطرد، ولا يُصار إليه إلا بثَبَت. وأنه إذا جمع شيء من هذا لم يجز قياس الآخر عليه.

لكنّ هذا لم يمنع الفارسي في موضع آخر من الكتاب نفسه[7] أن يجعل القول بجمع الجمع أحد الوجهين المحتملين في قراءة حمزة والكسائي: ﴿مِنْ ثُمُرِهِ﴾، وأنْ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٤ .

(٢) السابق ٣٤٩/١، ٤٣٣/٤ .

(٣) الكشف ٤٤٣/١، ٥٩/٢ .

(٤) السابق، الموضع الثاني .

(٥) ٤٤٨/٢-٤٤٩. وينظر: البحر المحيط ٣٧١/٢ .

(٦) الكتاب ٦١٩/٣ .

(٧) ٣٦٧/٣-٣٦٨

يذهب إلى أن جمع (فِعال) على (فُعُل)، نحو: ثِمار وثُمُر لا يمتنع في القياس، وإن كان سيبويه لم يذكر تكسيره على (فُعُل).

الرأي الثالث:

أن هذا التعدد قصر بحذف حرف المد كما يقوله من يرى قصر الجمع المكسّر، لكنه مخصوص بالضرورة الشعرية. وقد بدأ هذا الرأي عند ابن رشيق القيرواني في العمدة[1]، قال في ذكر أنواع الرخص في الشعر: "ونقصان الجموع عن أوزانها لضرورة القافية، كما قال رؤبة[2]:

حتى إذا بُلّتْ حلاقيم الحُلُقْ

يريد: الحُلُوق" .

ثم زاد ابن عصفور في الضرائر[3] هذا الرأي إيضاحاً، وفصل القول فيه، وجعله أنواعاً، بحسب حرف المد المحذوف والحركة الباقية قبله، وأورد في أثناء هذا التفصيل بعض ما استشهد به من ذهب إلى القول بقصر الجمع المكسّر[4].

وجعل ابن هشام[5] القول بالضرورة أحد الوجهين الجائزين في جمع نَمِر على نُمُر، قال: " وجاء في نحو نَمِر نُمُور على القياس، ونُمُر، قال:

فيها عياييلُ أُسُودٌ ونُمُرْ

وقد يكون مقصورًا من نُمُور للضرورة" .

ثم علّق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد[6] على قول ابن هشام: (للضرورة) قائلاً: "وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول، لأنا وجدناهم

---

(١) ١٠٢٧/٢ .

(٢) هو الشاهد الحادي عشر من الشواهد الشعرية في المبحث الثالث .

(٣) ١٢٩ ، وينظر: المقرب ٢/ ١٠٧ .

(٤) هي الشواهد الشعرية: ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، في المبحث الثالث .

(٥) أوضح المسالك ٢٨٥/٤ .

(٦) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، مع كتاب وأضح المسالك ٢٨٥/٤ .

يحذفون واو (فُعُول) إذا اضطروا لذلك" ومثل لذلك ببيتين، هما بيت الأخطل[1]، وفيه: "الخُطُبِ" ، وبيت رؤبة[2]، وفيه: "النُجُمْ".

هذه أبرز الآراء في توجيه التغيير والتعدد الحاصل في بعض أبنية التكسير. وفي المبحث التالي ذكر بعض الوقفات والنظرات في القول بقصر الجمع المكسّر، وفي هذه الآراء كلها.

المبحث السادس: الترجيح والتقويم :

بعد النظر في القول بقصر الجمع المكسّر وأدلته وشواهده، وبعد التأمل في الأقوال الأخرى تظهر قوة القول بقصر الجمع المكسّر من جهتين: إحداهما: ماله من حظوظٍ معضدةٍ تسنده، ويحتج بها من أخذ به ومال إليه. والأخرى: ما في الآراء الأخرى من مداخل تُضعف الأخذ بواحد منها. وبعض حظوظ القول بقصر الجمع المكسّر مأخوذة من أوجه الضعف التي في الآراء الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: جوانب القوة في القول بقصر الجمع المكسّر:

١- له أسبابه الصحيحة الداعية إليه، والموافقة سنن العرب في ميلهم إلى التخفيف بالحذف عند الحاجة إلى ذلك.

٢- له وجه سماع يعضده، وهو تلك الشواهد القرآنية والشعرية، وتلك الأمثلة المنقولة المذكورة في المبحث الثالث.

٣- له وجه قياس يعضده أيضاً، وهو الدليل القياسي المذكور في أول المبحث الرابع.

---

(١) هو الشاهد الشعري الثاني في المبحث الثالث .

(٢) هو الشاهد الشعري الخامس عشر في المبحث الثالث .

٤- أن في القول بجمع القصر إقلالاً من الخارج عن القياس أو القليل أو النادر أو الشاذ في جموع التكسير، وخروجاً من تقبيح القراءة المتواترة السبعية؛ إذ لم تكد أقوال من يرى أن الجمع المقصور (الفرع) بناءٌ آخر، مستقل عن بناء الجمع المقصور منه (الأصل)، لم تكد أقوالهم تخلو من إشارات إلى ذلك، ومن أمثلته:

قول سيبويه[١]: "وربما كُسّر (الفَعْل) على (فِعَلَة) كما كُسّر على (فِعال) و(فُعُول)، وليس ذلك بالأصل، وذلك قولهم: جَبْء، وهو الكمأة الحمراء، وجِبَأة، وفَقْع وفِقَعَة، وقَعْب وقِعَبَة".

وقوله[٢]: "وقد كُسِّرعلى (فُعْل)، وذلك قليل، كما أن (فِعَلَة) في باب (فَعْل) قليل، وذلك نحو: أَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن" .

وقول الأخفش[٣]: " وقال أبو عمرو: ﴿فَرُهُنٌ مقبوضة﴾وهي قبيحة؛ لأن (فَعْلاً) لا يجمع على (فُعُل) إلا قليلاً شاذًا" وذكر أمثلة ثم قال: "وهذا شاذ لا يكاد يُعرف" .

وقول المبرد[٤] فيما جاء خلاف الأصل في جمع ما كان على (فَعْل) و(فِعْل): " كل ذلك خارج عن بابه " .

وقول الفارسي[٥]: "كسّروا (فَعْلَة) من بنات الياء على (فِعَل)، وذلك: خَيْمَة وخِيَم، وضَيْعَة وضِيَع، ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَة وهِضَب، وحَلْقَة وحِلَق، وليس ذلك بالقياس" .

---

(١) الكتاب ٥٦٨/٣ .

(٢) الكتاب ٥٧١/٣ . وتنظر: ٥٩٧/٣ .

(٣) معاني القرآن ٢٠٦/١ .

(٤) المقتضب ١٩٦/٢-١٩٧ .

(٥) التكملة ٤١٥. وتنظر: ٤٠٥ .

وقول مكي بن أبي طالب[1] في جمع (فَعْل) على (فُعُل)، نحو: رَهْن ورُهُن، وسَقْف وسُقُف" وجمع (فَعْل) على (فُعُل) قليل في الكلام. إنما أتى منه أشياء نوادر في الكلام" .

وقول ابن الشجري[2]: "وجَمْع أَسَد على أُسْدٍ من الشاذ النادر، وإنما قياسه (أَفْعال) في القلة، و(فُعُول) في الكثرة" .

أمّا مَن يقول بقصر الجمع المكسّر فلم تخرج عنده الجموع المقصورة عن القياس، وكل ألفاظها عنده داخلة في أبوابها. إنما يحتاج إلى الإشارة إلى أن الجمع المقصور فرع عن المقصور منه ومخفف عنه بحذف حرف المد منه .

٥- أن في الأخذ بقصر الجمع المكسّر تفسيراً للشواهد والأمثلة المسكوت عن تعليل خروجها عن الأصل، والتي يذكرها بعض العلماء في العادة في خواتيم بياناتهم لأبنية التكسير، فهم يوردون تلك الشواهد والأمثلة بصورة الاستثناءِ غيرِ المعلل ومخالفةِ الأصل غيرالمفسرة، ومن أمثلة ذلك الإيراد:

قول سيبويه[3] في جمع ما كان على (فِعْلة): "وقالوا: لِقْحَة ولِقاح، كما قالوا في باب (فُعْلَة): (فِعال)، نحو:جُفْرَة وجِفار، ومثل ذلك حِقّة وحِقاق. وقد قالوا: حِقَق، قال الشاعر وهو المسيب بن علس:

قد نالني منهم على عَدَمٍ مثلُ الفَسيلِ صِغارُها الحِقَقُ "

فسيبويه أشار في الأخير دون تفسير إلى الجمع (حِقَق) واستشهد له ، بعدما ذكر أن الأصل هو الجمع على (فِعال)، لكنه ذكر الحِقق وشاهدها وترك التعليل.

---

(١) الكشف ٢/٣٢٢-٣٢٣ .

(٢) الأمالي ٢/٤٤٩ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٨٥-٥٨٦ .

ومثله قوله[1] في جمع ماكان على (فَعْل) معتل العين: "وقالوا: زَوْج وأزْواج وزِوَجَة، وثَوْر وأثوار وثِوَرَة، وبعضهم يقول: ثِيَرَة " وهنا أيضاً ترك التعليل لجمع ثَوْر على ثِيَرَة، بعدما ذكر الأصل وهو: ثِوَرَة بلا إعلال.

ومثله ما عند الفارسي في مواضع[2]، وأبي البركات الأنباري[3] .

ومن الواضح أن في القول بقصر الجمع المكسّر تفسيراً صحيحاً وتعليلاً مقبولاً لهذه الخواتيم المسكوت عنها في النصوص السابقة وأشباهها .

ثانيًا: جوانب الضعف في الآراء الأخرى:

١- أما رأي الخليل وسيبويه ومن تبعهما ففي القول به زيادة في الخروج عن الأصل، أو في الشذوذ، أو الندرة، أو القلة في أبنية التكسير. كما أن بعض من أخذ به سكت عن تعليل بعض ما خرج عن القياس عنده. وهذان المأخذان من جوانب تقوية القول بقصر الجمع المكسّر السابقة.

وفي هذا الرأي مأخذ ثالث، وهو خروج بعض من يقول به عنه إلى آراء أخرى في تفسير سبب التعدد في الجمع في بعض المفردات:

فسيبويه كما مرّ في آخر المبحث الثاني أومأ إلى قصر الجمع المكسّر في تفسيره جمع تارة على تِيَر، وفي الجموع: أُسُد ودُور وسُوق ونِيْب.

والمبرّد[4] خَرَج في أحد أبنية التكسير من رأيه الذي وافق فيه سيبويه ،وذكر أن جِفَناً وضِيَعاً اسما جمع، لمـــّا قال: " وأما قولهم جَفْنَة وجِفَن، وضَيْعَة وضِيَع

---

(١) السابق ٥٨٨/٣ .

(٢) التكملة ٤٠١، ٤١٥، ٤٢٥ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٣/١ .

(٤) المقتضب ٢٣٢/٢ .

فليس البابَ، إنما هي أسماء للجمع، وإنما الكلام جَفَنات وجِفان، وصَحَفات وصِحاف، وضَيْعات وضِياع". وسيبويه[1] يرى أنهما جمعا تكسير على غير القياس.

٢- وأما رأي الكسائي والفراء ومن تبعهما ففيه المأخذ الذي أوضحه الفارسي[2] وناقشه، وهو أن القول بجمع الجمع لا ينقاس عند سيبويه، ولا يقال به إلا بثَبَت.

٣- وأما القول بالضرورة الشعرية فأمثلُ الآراء لو كانت شواهد القائلين بقصر الجمع المكسّر شعريةً فقط، لكنهم استشهدوا بآيات من القرآن بقراءات سبعية وغير سبعية، وبأمثلة مسموعة في غير الشعر، وهذا يضعف ذلك الرأي، ويرجح غيره عليه.

بالإضافة إلى أنّ في هذا الرأي مثلَ ما في رأي سيبويه ومن تبعه، وهو أن ابن عصفور وهو ممن يرى القول بالضرورة عاد في مواضع من شرح الجمل[3] من القول بالضرورة إلى الأخذ برأي سيبويه ومن تبعه، وهو أن اللفظين بناءان مختلفان، ليس أحدهما مقصوراً من الآخر.

وبهذا يظهر نصيب القول بقصر الجمع المكسّر من الرأي، وأنه يمكن أن يفيد الأخذ به في تفسير ذلك التعدد في بعض أبنية التكسير.

بقي في ختام هذا المبحث أن يُطرح السؤالان الآتيان فيما له صلة بقصر الجمع المكسّر:

---

(١) الكتاب ٣/٥٩٣-٥٩٤ .

(٢) الحجة ٢/٤٤٨-٤٤٩ . وينظر: البحر المحيط ٢/٣٧١ .

(٣) ٢/٥١٥-٥١٦، ٥١٩، ٥٢٣-٥٢٤ .

السؤال الأول:

يُجمع ما كان على (فاعِل) المذكر وصفاً صحيحَ اللام على أبنية متعددة، منها (فُعَّل) وهو الغالب و(فُعّال) وهو كثير، نحو: شاهِد وشُهَّد وشُهّاد، وصائم وصُوَّم وصُوّام[1]."[2]وهما أصل في جمع (فاعِل) الوصف، أعني: (فُعَّلاً) و(فُعّالاً) ".

فهل يمكن بناءً على المقدمات والتعليلات التي ذكرها من يرى قصر الجمع المكسّر أن يضاف (فُعَّل) هذا إلى أنواع الجمع المقصور، ويقال فيه: إنه إذا كان وصفًا لمذكر صحيحَ اللام مقصورٌ من (فُعّال)، مع النظر إلى أن (فُعّال) لا يقل في ثقله عن أنواع الجمع المقصور التي ذكروها ؟

لا يُستطاع الجزم بهذا، وإن كان غير بعيد.

السؤال الثاني:

أجاز بعض العلماء حذف الياء من بعض الجموع المكسّرة على (مفاعِيل) جمعِ (مِفْعال)، نحو: معارِيْج ومعارِج، في جمع مِعراج، ونحو: مفاتِيْح ومفاتِح، في جمع مِفتاح[3].

فهل يُضاف هذا أيضاً إلى أنواع الجمع المقصور، ويُقال فيه: إن مصابِح مثلاً مقصور من مصابِيْح؟ وهل مجيء الجمع على هذا الوزن الذي هو أعلى درجات الجمع كثرةً سبّب مزيدَ ثقلٍ اقتضى تخفيفه بالحذف ؟

لا يُستطاع الجزم بهذا أيضاً، وإن كان غير بعيد.

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٣١/٣،والمقتضب ٢١٨/٢، والتكملة ٤٦٣، وشرح المفصل ٥٤/٥، وشرح الشافية للرضي ١٥٥/٢ .

(٢) شرح الشافية للرضي ١٥٦/٢ .وينظر : شرح ابن عقيل ٤٦١/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٥١٣/٢، والضرائر لابن عصفور ١٢٩، والبحر المحيط ١٤٨/٤ .

الخاتمة :

بعد هذه الجولة السريعة المختصرة مع ظاهرة قصرالجمع في الصرف يحسن ذكر أبرز النتائج في أثناء التلخيص الآتي:

١- يحذف من بعض الكلمات بسبب الثقل أو كثرة الاستعمال حروف أو حركات تخفيفاً، ومن تلك الكلمات التي يُحذف منها الجموع.

٢- من أنواع الحذوف للتخفيف قصر الجمع المكسّر، وهو: حذف حرف المد من جمع التكسير تخفيفاً، والاكتفاء بالحركة قبله دليلاً عليه ونائبةً عنه.

٣- بدأ الحديث عن قصر الجمع المكسّر بإيماءات عند سيبويه، ثم ذكره صراحةً أبو بكر ابن السراج، ثم زاده ابنُ جني إيضاحاً، وفي هذه الدراسة إنماء وامتداد للإيضاح.

٤- لقصر الجمع المكسّر أدلته السماعية والقياسية.

٥- ينقسم قصر الجمع المكسّر عدة أقسام بحسب جهات النظر إليه.

٦- لم يكن القول بقصر الجمع المكسّر محل اتفاق بين العلماء الأوائل؛ ولذا ظهرت ثلاثة آراء أخرى في القول بهذا التعدد في أبنية جموع التكسير.

٧- من خلال النظر في الآراء الأخرى غير قصر الجمع المكسّر، ومقارنتها به ظهرت قوة القول به من خلال ما له من حظوظ، كتميزه عنها بتفسير خروج بعض أبنية التكسير عن الأصل والقياس، ومن خلال ما فيها من مآخذ ومداخل.

والله أعلم وأحكم ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين .

فهرس المصادر والمراجع :

١- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، للشيخ أحمد البنا، ت: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

٢- **أساس البلاغة**، للزمخشري، ت: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

٣- **الأشباه والنظائر**، للسيوطي، ت: د. عبدالعال سالم مكرم، ط١، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٣، دار المعارف، مصر.

٥- **الأصول في النحو**، لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط١، ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦- **إعراب القرآن**، للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، ط٣، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.

٧- **أمالي ابن الشجري**، ت: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨- **أوضح المسالك**، لابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد، ١٤١٨هـ، المكتبة العصرية، صيدا _ بيروت.

٩- **إيضاح شواهد الإيضاح**،لأبي علي الحسن القيسي، ت: د. محمد بن حمود الدعجاني، ط١، ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٠- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، ت: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصريةالعامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

١٢- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.

١٣- **تحصيل عين الذهب**، للأعلم الشنتمري، ت: د. زهير عبدالمحسن سلطان، ط٢، ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤- **التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)**، لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٥- **التعليقة على كتاب سيبويه**، للفارسي، ت: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠-١٤١٧هـ .
١٦- **التكملة**، لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، ١٤٠١هـ.
١٧- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، ت: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٨- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، ت: بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، ١٤١٣هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
١٩- **الخصائص**، لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٠- **ديوان الأعشى**، بعناية د. عمر الطباع، دار القلم، بيروت.
٢١- **ديوان المرقش الأكبر**، ضمن ديوان بني بكر في الجاهلية، جمعه وحققه: عبدالعزيز نبوي،ط١، ١٩٨٩م، دار الزهراء، القاهرة.
٢٢- **ديوان رؤبة(مجموع أشعار العرب)**، بعناية: وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت.
٢٣- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.
٢٤- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، ت: د. حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
٢٥- **شرح أبيات سيبويه**،لابن السيرافي، ت: د. محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون، دمشق.
٢٦- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة السكري، ت: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
٢٧- **شرح ألفية ابن معط**، لابن القواس، ت: د. علي موسى الشوملي، ط١، ١٤٠٥هـ، مكتبة الخريجي، الرياض.

٢٨- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، ت: د. صاحب أبو جناح.
٢٩- **شرح الشافية**، للرضي، ت: محمد نور الحسن وجماعة، ١٤٠٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠- **شرح شعر الأخطل** = شعر الأخطل.
٣١- **شرح شواهد الشافية** = شرح الشافية للرضي.
٣٢- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٧٣) نحو.
٣٣- **شرح المفصل**، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
٣٤- **شعر الأخطل**، صنعة السكري، ت: د. فخرالدين قباوة، ط٤، ١٤١٦هـ، دار الفكر، دمشق.
٣٥- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣، ١٤٠٤هـ، دار العلم للملايين، بيروت.
٣٦- **الضرائر**، لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، ط٢، ١٤٠٢، دار الأندلس بيروت.
٣٧- **عدة السالك** = أوضح المسالك .
٣٨- **علل القراءات (القراءات وعلل النحويين فيها)**، لأبي منصور الأزهري، ت: نوال الحلوة، ط١، ١٤١٢هـ.
٣٩- **علل النحو**، لأبي الحسن الوراق، ت: د. محمود جاسم الدرويش، ط١، ١٤٢٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٤٠- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، لابن رشيق القيرواني، ت: د.محمد قرقزان، ط١، ١٤٠٨هـ، دار المعرفة، بيروت.
٤١- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب الهمداني، ت: د. محمد النمر وفؤاد مخيمر، ط١، ١٤١١هـ، دار الثقافة، الدوحة.
٤٢- **كتاب الشعر**، لأبي علي الفارسي، ت: د. محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤٣- **كتاب سيبويه**، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
٤٤- **كتاب سيبويه**، ط١، ١٣١٦هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة.
٤٥- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي بن أبي طالب، ت: د. محيي الدين رمضان، ط٤، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
٤٦- **لسان العرب**، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
٤٧- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة، ت: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٨- **المحتسب**، لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٤٩- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، لابن سيده، ت: مصطفى السقا ود. حسين نصار،ط١، ١٣٧٧هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٥٠- **مختارات شعراء العرب**، لابن الشجري، ت: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة.
٥١- **المذكر والمؤنث**، لابن الأنباري، ت: د. طارق الجنابي، ط٢، ١٤٠٦هـ، دار الرائد العربي، بيروت.
٥٢- **معاني القرآن**، للأخفش، ت: د. هدى قراعة، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٥٣- **معاني القرآن**، للفراء، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥٤- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، ت: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط١، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥٥- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، د. إميل يعقوب، ط١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٦- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، لمحمد فؤاد عبدالباقي، دار الدعوة، إستانبول.

٥٧- **المفضليات**، للمفضل الضبي، ت: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٨، دار المعارف، مصر.
٥٨- **المقتضب**، للمبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٥٩- **المقرب**، لابن عصفور، ت: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ.
٦٠- **الممتع في التصريف**، لابن عصفور، ت: د. فخرالدين قباوة، ط١، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.
٦١- **المنصف**، لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.